«مالية النواب» تبحث انعكاسات مشروع قانون الضريبة على دخل الشركات ونشاط الأعمال

أكدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب أن مشروع قانون الضريبة على دخل الشركات ونشاط الأعمال يحتاج قبل إقراره ورفع التقرير النهائي بشأنه إلى دراسة ومناقشة واستيضاح انعكاساته الاقتصادية الشاملة على اقتصاد المملكة، ومعرفة ما يمكن أن يحققه من التوازن بين استدامة الإيرادات العامة والحفاظ على تنافسية الاقتصاد الوطني، وبما يزيد من قدرة مؤسسات القطاع الخاص على النمو وخلق فرص عمل للمواطنين، فضلاً عن تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية.

جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة المنعقد صباح أمس الأحد، برئاسة النائب أحمد صباح السلوم رئيس اللجنة، وبحضور أعضاء اللجنة، حيث تمت مناقشة مشروع قانون بإصدار قانون الضريبة على دخل الشركات ونشاط الأعمال، المرافق للمرسوم رقم (79) لسنة 2025م، حيث التقت اللجنة بالسيدة رنا إبراهيم فقيهي الرئيس التنفيذي للجهاز الوطني للإيرادات والوفد المرافق.



○ أحمد السلوم.



○ رئيس الجهاز الوطني للإيرادات.

مختبرات الصحة العامة تجدد اعتمادها الدولي من هيئة الاعتماد الدولية «IAS» في جودة المختبرات الطبية ومختبرات الفحوص وفق معياري الآيزو

جددت مختبرات الصحة العامة بوزارة الصحة اعتمادها الدولي من هيئة الاعتماد الدولية (IAS) وفق معياري ISO 15189:2022 للمختبرات الطبية، وISO/IEC 17025:2017 لمختبرات الفحص، ضمن نطاق مختبرات الأغذية والمياه، في تأكيد لاستمرار التزامها بتطبيق معايير الجودة والكفاءة الفنية وفق أفضل الممارسات الدولية.

وبهذه المناسبة، أكدت الدكتورة سامية بهرام الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة، أن تجديد الاعتمادين الدوليين يعكس حرص وزارة الصحة على مواصلة تطوير العمل المخبري، وتعزيز تقديم خدمات مخبرية دقيقة وموثوقة، بما يدعم جهود حماية الصحة العامة ويسهم في اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة العلمية.

وأشارت إلى جهود الكوادر العاملة في مختبرات الصحة العامة، وما تتمتع به من كفاءة فنية ومهنية أسهمت في استيفاء متطلبات الاعتماد والمحافظة على مستويات الجودة المعتمدة، مؤكدة أهمية مواصلة تطوير الأنظمة والإجراءات المخبرية بما يواكب المعايير الدولية.

من جانبها، أكدت الأستاذة أمجاد غانم رئيس مختبرات الصحة العامة، أن تجديد الاعتماد وفق معيار ISO 15189:2022 يؤكد استيفاء المختبر الطبي متطلبات الجودة والكفاءة الخاصة بالمختبرات الطبية، فيما يعكس الاعتماد وفق معيار ISO/IEC 17025:2017 استيفاء متطلبات الكفاءة الفنية لمختبرات الفحص ضمن نطاق الأعمال المعتمدة.

وأوضحت أهمية تطبيق منظومة متكاملة من الإجراءات الفنية والإدارية، والتي تشمل مراجعة أنظمة الجودة والإجراءات التشغيلية القياسية، والتحقق من كفاءة الأجهزة وطرق الفحص، وتنفيذ برامج تقييم الجودة الداخلية والخارجية، إلى جانب التطوير المستمر لكفاءة الكوادر الفنية، بما يسهم في المحافظة على الاعتماد الدولي.

وأضافت أن تجديد الاعتماد يصب في تعزيز دقة النتائج المخبرية وموثوقيتها، ويدعم مكانة مختبرات الصحة العامة كجهة مرجعية معتمدة في مجال التحاليل المخبرية، بما يعزز دورها في دعم الصحة العامة في مملكة البحرين.

الرأي الثالث



ليلة بحرينية متميزة

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

بالأمس، عاشت مملكة البحرين ليلة استثنائية، لم تكن ليلة خوف، بل كانت ليلة وعي، وليلة ثقة، وليلة لحمة وطنية حقيقية.. فعندما تعرضت البحرين لاعتداءات إيرانية غاشمة، كان المشهد فيها مختلفا تماما عما قد يتوقعه البعض.. لم نرَ هلعا، ولم نرَ فوضى، ولم نرَ شائعات تسيطر على الناس.. بل رأينا روحا إيجابية عالية، ووعيا مجتمعيًّا ناضجًا، وثقة كبيرة في قيادة البلاد وفي رجالها البواسل.

ومنذ اللحظات الأولى، كان أبناء البحرين على قلب رجل واحد.. الكل يتابع، والكل يطمئن على الآخر، والكل يردد دعاءً واحداً: اللهم احفظ البحرين وأهلها.. كانت البيوت عامرة بالدعاء، وكانت القلوب عامرة بالثقة، وكانت الرسائل بين الأهل والأصدقاء كلها رسائل طمأنينة، لا رسائل خوف.

لقد أثبتت قواتنا الجوية الباسلة، وقواتنا المسلحة بكل أفرعها، أنها درع الوطن وحصنه الحصين، وتصدت بكل شجاعة واحترافية للاعتداءات، وأثبتت أن سماء البحرين محمية برجال لا يعرفون إلا لغة الشرف والوطن.. ونحن اليوم، نرفع رؤوسنا فخراً واعتزازاً بهؤلاء الرجال، الذين سهروا لننام نحن آمنين، ووقفوا في الميدان لنبقى نحن مطمئنين في بيوتنا.. لهم منا كل الشكر والتقدير والدعاء، فهم فخر البحرين وعزها.

ولم يكن الاستعداد عسكريا فقط، بل كان استعدادا شاملا في كل المؤسسات وكذلك المنصات الإعلامية.. فقد كانت وسائل الإعلام البحرينية، الرسمية والخاصة، على مستوى المسؤولية، تنقل الحقيقة أولاً بأول، وتدعو الناس إلى الثقة والاطمئنان، وتؤكد ضرورة تلقي المعلومات والأخبار من مصادرها الرسمية فقط، وعدم الانجرار وراء الشائعات أو الحسابات المشبوهة التي تحاول بث الخوف والقلق.

كانت الرسائل الإعلامية واضحة: ثقوا بقيادتكم، ثقوا بقواتكم، ثقوا بوطنكم، وخذوا أخباركم من المصدر الرسمي.. وهذه الرسائل لم تكن مجرد كلمات، بل كانت صمام أمان حقيقي، حفظ المجتمع من الإشاعات، وحافظ على تماسكه في أصعب اللحظات.

وهنا تظهر الحقيقة الكبرى التي لمسناها بالأمس: إن قوة المجتمع هي صمام الأمان، فالدول لا تحمى بالسلاح وحده، بل تحمى بوحدة شعبها، ووعي أبنائها، وثقتهم في قيادتهم، وحبهم لوطنهم.. وبالأمس، أثبت البحرينيون أنهم على قدر المسؤولية، وأنهم مجتمع واع، متماسك، لا تهزه الأزمات، بل تزيده قوّة ولحمة وتلاحما.

لقد كانت ليلة أثبتت أن البحرين، بقيادتها الحكيمة، وبقواتها الباسلة، وبشعبها الواعي، قادرة على تجاوز كل التحديات، مهما كانت صعبة، وأن هذا الوطن سيبقى آمنا مطمئنا، بعون الله، ثم بفضل رجاله الأوفياء.

وفي الختام، لا أجد أصدق من قول صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، الذي رفع شعار ((البحرين بخير دام أنتو أهلها)).. حيث قال: «الوطن أقوى من أي فرد أو مجموعة تحاول النيل من أمنه واستقراره».. وقوله حفظه الله: «كلنا فريق البحرين، مواطنين ومقيمين، قطاع عام وخاص، ومسؤوليتنا أن نلتزم للبحرين جميعاً لحماية المجتمع».

وبالأمس كنا فعلاً فريقاً واحداً، نسير جميعاً في قارب واحد، ونتطلع دوماً إلى أن يظل المجتمع مترابطا متلاحما.. حفظ الله مملكة البحرين، وحفظ قيادتها، وحفظ رجالها البواسل، وحفظ شعبها الوفي.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

رفض دعوى مالكة عقار لطرد أرملة مستأجر..

وفاة المستأجر لا تنهي تلقائيا مشروعية إقامة أسرته بالعقار

أيدت المحكمة العليا الاستئنافية رفض دعوى أقامتها مالكة عقار، طالبت فيها بطرد سيدة وإخلائها من العقار بدعوى شغله من دون سند قانوني، حيث اكدت المحكمة أن مجرد وفاة المستأجر الأصلي لا تجعل يد من كان يقيم معه غاصبة، ما دام أصل الإقامة قد نشأ على سبب قانوني مشروع، ولم يثبت تحول وضع اليد إلى حيازة بلا سند.

وقالت المحامية آلاء عادل أحمد ان المدعية رفعت دعوى ضد موكلتها على سند ملكيتها للعقار، وادعت أن موكلتها تشغله من دون سند قانوني يبيح لها ذلك بعد وفاة زوجها المستأجر منها، مشيرة إلى أنها حررت بلاغًا جنائيًا بشأن الواقعة لا يزال قيد التحقيق لدى النيابة العامة، وأنها تعذر عليها الحصول على صورة من أوراق التحقيق لإثبات واقعة شغل المدعى عليها للعقار، فبادرت إلى إقامة الدعوى للمطالبة بطردها وإخلائها.


○ المحامية آلاء عادل.

ودفعت آلاء عادل وكيلة المدعى عليها، بانتفاء ركن الغصب ووجود سند قانوني مشروع لإقامة موكلتها في العقار، مؤكدة أن حقوق الإيجار امتدت إلى الأسرة بوفاة المستأجر، فضلًا عن حسن نية المدعى عليها وانتفاء قصد التعدي على ملك المدعية، وقدمت الدفاع صورًا من عقد إيجار العقار المحرر بين المدعية وزوج المدعى عليها، إلى جانب شهادة وفاة الزوج وبطاقات الهوية الخاصة بالمدعى عليها وأبنائها.

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن الثابت من الأوراق أن وضع يد المدعى عليها على العقار لم ينشأ عن استيلاء أو تعدٍّ على ملك المدعية، وإنما بدأ تبعًا لإقامتها مع زوجها المتوفى، الذي كان مستأجرا العقار من المدعية بموجب عقد إيجار.

وأوضحت أن المستأجر استمر في الانتفاع بالعقار بعد انتهاء مدة العقد بعلم المدعية ومن دون اعتراض منها، مع استمرارها في استيفاء الأجرة، وهو ما مفاده أن العلاقة الإيجارية امتدت لمدة مماثلة وبذات شروطها، وفقًا لحكم القانون.

وأكدت المحكمة أن أصل دخول المدعى عليها إلى العقار وإقامتها فيه كان قائمًا على سبب قانوني مشروع ومعلوم للمدعية، ومن ثم فإن مجرد انتهاء المدة الأصلية لعقد الإيجار لا يؤدي بذاته إلى إسباغ وصف الغصب على وضع يدها.

وشددت المحكمة على أن وفاة المستأجر الأصلي لا تكفي، بمجردها، لاعتبار يد المدعى عليها غاصبة، خصوصًا أن الأوراق خلت مما يثبت أن المدعية طالبتها بإخلاء العقار أو أخطرتها بانتهاء السند الذي تستند إليه في إشغاله، رغم علمها باستمرار إقامتها فيه.

وأضافت أن المدعية لم تقدم الدليل الكافي على تحول وضع يد المدعى عليها من حيازة نشأت بسبب مشروع إلى وضع يد مجرد من السند تتوافر فيه عناصر الغصب، الأمر الذي ينتفي معه الأساس الذي أقيم عليه طلب الطرد والإخلاء، وانتهت المحكمة إلى أن الدعوى أقيمت من دون سند صحيح من الواقع والقانون، فقضت برفضها، مع التأكيد بأن ذلك لا يحول دون حق مالكة العقار في سلوك الطريق القانوني المقرر لإنهاء العلاقة الإيجارية والمطالبة بالإخلاء متى توافرت شروطه القانونية.

محاكمة آسيويين بتهمة تهريب المخدرات داخل الأحشاء وتوزيعها عبر «البريد الميت»



قررت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى تأجيل محاكمة آسيويين متهمين بالانضمام إلى شبكة إجرامية لجلب وحيازة وبيع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بقصد الاتجار، إلى جلسة 22 نوفمبر المقبل للمرافعة، مع استمرار حبسهما، حيث وجهت النيابة العامة إلى المتهمين أنهما حازا وباعا، خلال عام 2026 في مملكة البحرين، نبات الماريجوانا المخدر ومادة الميثامفيتامين المؤثرة عقلياً، بقصد الاتجار، في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

وتعود تفاصيل القضية إلى ورود معلومات سرية إلى إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، تفيد بوجود شبكة إجرامية تعمل على استيراد المواد المخدرة والمؤثرات العقلية إلى مملكة البحرين، بهدف الاتجار بها وتحقيق عوائد مالية، وتعتمد في نشاطها على أسلوب «البريد الميت» لتسليم المواد المخدرة وتوزيعها.

وبناءً على تلك المعلومات، استصدرت الإدارة إذناً من النيابة العامة لضبط المتهم الأول وتفتيش مسكنه، حيث جرى القبض عليه في مطار البحرين الدولي. وبسؤاله، أقر بتهريب كبسولات مخدرة ثلاث مرات بأعداد بلغت 33 و42 و53 كبسولة على التوالي، وتسليمها إلى المتهم الثاني. كما أسفرت التحريات عن اشتراك المتهم الثاني في نشاط الشبكة، حيث صدر إذن بضبطه وتفتيش مسكنه، وعُثر خلال التفتيش على كميات من المواد المخدرة، بينها مادة الشبو بوزن إجمالي بلغ 557.65 جراماً، موزعة بين أكياس ولفافات، إلى جانب ميزان حساس وحقنة طبية وأدوات وأكياس يُشتبه في استخدامها لتعبئة المواد المخدرة وتجهيزها للتوزيع.

وكشفت التحريات أن المتهم الأول كان يتولى تسلم كميات من المواد المخدرة وتخزينها وتجزئتها وتوزيعها عبر أسلوب البريد الميت، فضلاً عن تهريب بعضها داخل أحشائه مقابل مبالغ مالية، فيما تولى المتهم الثاني تسلم المواد وتخزينها وتجهيزها وتوزيعها بالطريقة ذاتها مقابل مبالغ مالية. وبحسب ملاحظات النيابة العامة، أقر المتهم الأول بتسلم المواد المخدرة سبع مرات عبر البريد الميت، ووضعها في مواقع مختلفة، فضلاً عن تهريبها مرتين داخل أحشائه مقابل 400 دينار، فيما أقر المتهم الثاني بتسلم المواد المخدرة عشر مرات بالطريقة ذاتها، وحصوله على 600 دينار مقابل ذلك، إلى جانب حصوله على مادة الشبو بغرض تعاطيها.

السجن 7 سنوات لمتهمين سرقا منزلا وضربا صاحبه

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى متهمين بالسجن مدة 7 سنوات لكل منهما، وأمرت بمصادرة المضبوطات، بعد إدانتهما بسرقة منزل والاعتداء على صاحبه بقطعة حديدية، والاستيلاء على محفظته التي تحتوي على 250 ديناراً، وثلاث ساعات يد نسائية، وبلغت قيمة المسروقات إجمالاً 305 دنانير.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي المجني عليه اتصالاً من جاره، أبلغه فيه بأن باب منزله مفتوح، أثناء وجوده خارجه، فتوجه على الفور إلى المسكن. وعند وصوله، أبصر المتهمين داخل المنزل، وتمكن من الإمساك بالمتهم الثاني، إلا أن المتهم الأول باغته بضربة باستخدام قطعة حديدية، ما تسبب في إصابته ونزيف وجهه.

وعقب ذلك فر المتهمان من المكان، فيما لاحظ الشاهد إصابة المجني عليه والدماء تسيل من وجهه، فأبلغه بأنه تعرض للضرب بأداة حديدية، واتصل بالشرطة التي حضرت برفقة سيارة الإسعاف لنقله وتقديم الرعاية الطبية اللازمة.

وبتفقد المجني عليه منزله، اكتشف سرقة محفظته التي كانت تحتوي على 250 ديناراً، إلى جانب ثلاث ساعات يد نسائية قدرت قيمتها بـ55 ديناراً، ليبلغ إجمالي قيمة المسروقات 305 دنانير.

وكشفت نتائج الفحوص الفنية وجود فردتي نعل عُثر عليهما بالقرب من المنزل، على خلايا بشرية تعود إلى المتهم الثاني، كما ثبت احتواء مسحوق نايلوني رُفع من مقبض باب خزانة في غرفة النوم بالطابق الأول على خلايا بشرية تعود إلى المتهم الأول، فتم القبض عليهما ووجهت النيابة العامة إلى المتهمين أنهما سرقا منقولات مملوكة للمجني عليه بطريق الإكراه الواقع عليه، بعدما اعتدى المتهم الأول على سلامة جسمه بأداة حديدية أصابت وجهه، وتمكنا بهذه الوسيلة من شل مقاومته والاستيلاء على المسروقات، كما دخلا مسكنه خلافاً لإرادة صاحبه بقصد ارتكاب جريمة باستخدام العنف ضد الأشخاص.

خفر السواحل: تنفيذ رماية تدريبية بالذخيرة الحية في منطقة فشت الجارم

أعلنت خفر السواحل تنفيذ رماية تدريبية بالذخيرة الحية في المنطقة البحرية الواقعة شرق فشت الجارم، وذلك يوم غد الثلاثاء الموافق 17 نوفمبر 2026، من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية ظهراً، بحسب الإحداثيات الموضحة في الخارطة المرفقة.

وتدعو خفر السواحل مرتادي البحر إلى أخذ الحيطة والحذر، والابتعاد عن منطقة الرماية خلال الوقت المحدد، حفاظاً على سلامتهم.